مذكرة لما أنجزته الحكومة في الخطة الاستثمارية خلال النصف الأول من العام

عرنوس: متابعة الشركات والمؤسسات المحدثة بالدمج لتحقق غاية إحداثها في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته

إدلبي لـ«الوطن»: سجل وطني إلكتروني مبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة القادمة

هناء غانم

اعتمد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس، التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية الذي يهدف إلى تطوير بيئة أعمال المشروعات في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية، من خلال إيجاد تصنيف موحد لهذه الأنشطة باعتباره حاجة ملحة للاقتصاد الوطني وإطاراً شاملاً لجمع الإحصاءات والتحليل الاقتصادي لصنع السياسات واتخاذ القرارات.

ويتكامل التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية مع العمل الجاري على صعيد تبسيط إجراءات معاملات تأسيس المشروعات، ومع العمل المنجز بخصوص اعتماد السجل الوطني للمشروعات، حيث يتطلب تسجيل المشروعات وجود أنشطة اقتصادية موصفة ومرمّزة بشكل موحد، كما يُعد أحد مكونات التحول نحو الدفع الإلكتروني والحكومة الإلكترونية، ويأتي التصنيف في إطار مواكبة التطورات الدولية في هذا المجال، حيث تم تأكيد التزام جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالتصنيف بتطبيقه، والموافقة على تشكيل لجنة وطنية دائمة مهمتها متابعة تطبيق التصنيف وإجراء التحديثات اللازمة عليه كلما اقتضت الحاجة.

في سياق آخر، أكد رئيس مجلس الوزراء المتابعة المستمرة لواقع الشركات والمؤسسات المحدثة نتيجة عملية الدمج لناحية تشكيل مجالس إداراتها وتأمين الكوادر اللازمة ووضع آليات عمل متطورة ومرنة ووضوح المهام والصلاحيات وإقرار خطط عمل وبرامج تنفيذية تحقق الغاية المرجوة من إحداث هذه المؤسسات والشركات بما يسهم في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

ولفت عرنوس إلى أهمية عمل المجلس الأعلى للتعليم التقاني ومجلس التعليم العالي في إعداد رؤى متكاملة لتطوير منظومة التعليم العالي في المرحلة القادمة والتركيز على تأمين متطلبات سوق العمل من مختلف الكوادر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ثريا إدلبي العمل الفترة الماضية من خلال فريق متكامل من الهيئة ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والجهات الأخرى ذات العلاقة العمل على استكمال بناء سجل وطني للمشروعات وتصنيف للأنشطة الاقتصادية، وتم إنجازه وإقراره من مجلس الوزارة.

وبينت أن هذا التصنيف الوطني ساهم في اعتماد لغة مشتركة لتوصيف الأنشطة الاقتصادية وترميزها وبالوقت ذاته ساهم في وضع أساس موحد لتسجيل أنشطة المشروعات ضمن السجل الوطني وتصنيفه وفق دليل التعريف المعتمد.

وأشارت إدلبي إلى أنه يتم العمل أيضاً على إطلاق السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي من خلاله لدينا قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة لمشروعات مسجلة ومصنفة حسب الحجم والقطاع مؤكدة أن هذا السجل سوف يكون خطوة أولى لمرحلة لاحقة لتأسيس إلكتروني مبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة القادمة

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته الناظم لعمل خزانة تقاعد المهندسين بهدف الحفاظ على حقوق المهندسين الذين رقنت قيودهم من النقابة، لعدم تسديدهم الرسوم السنوية وهم على رأس عملهم ووجود عدد كبير من المهندسين الذين لم يتسن لهم تقديم طلب الاستفادة من خدماتهم السابقة لانتسابهم إلى النقابة وفق المهل القانونية.

واستعرض المجلس مذكرة هيئة التخطيط والتعاون الدولي حول تتبع تنفيذ الموازنة الاستثمارية للوزارات والجهات التابعة لها خلال النصف الأول من العام الجاري وتم تأكيد إعادة ترتيب أولويات المشروعات حسب أهميتها، مع أولوية الإنفاق على إنجاز المشروعات ذات نسبة التنفيذ المتقدمة لوضعها بالخدمة الفعلية وفق البرامج الزمنية المحددة بالتوازي مع التركيز على مشاريع الطاقات المتجددة في الوزارات خدمة لعمل الجهات العامة.

ووافق المجلس على استكمال تنفيذ مشروع مشفى دبين في محافظة حمص، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في عدد من المحافظات.

أزمة الصادرات عبر الأردن إلى الواجهة مجدداً.. ومدير الصادرات لا يرد!!

العقاد لـ«الوطن»: إجراءات أردنية لتأخير تصدير البضائع السورية

الصيرفي لـ«الوطن»: الإجراءات الأردنية أخرت وصول البضائع إلى السعودية من ٦ أيام لأكثر من ٢٢ يوماً

رامز محفوظ

يبدو أن أزمة الصادرات السورية عبر معبر جابر الأردني الحدودي مع دول الخليج قد عادت إلى الواجهة مجدداً بعد أن تم حلها لأيام منذ نحو الشهر تقريباً، مع وضع إجراءات وتعقيدات على إدخال الصادرات السورية بحسب عضو في لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد بهدف دعم الجانب الأردني لتسويق الخضر والفواكه الأردنية على حساب البضائع السورية.

وأكد عضو اللجنة لـ«الوطن» أن الشاحنات السورية تنتظر عند معبر جابر لحوالي ١٥ يوماً لحين موافقة الجانب الأردني على إدخالها ما يسبب تلف البضائع وانخفاض جودتها ناهيك عن زيادة التكاليف التي يدفعها المصدر لشركة الشحن نتيجة فترة الانتظار الطويلة، مشيراً إلى أن أجرة البراد المحمل بالخضر والفواكه إلى السعودية كانت وسطياً قبل التأخير والانتظار عند معبر جابر بحدود ٤ آلاف دولار، أما اليوم فقد تضاعفت وأصبحت بحدود ٨ آلاف دولار، مؤكداً أنه تم التواصل من قبل المصدرين مع المعنيين بوزارة الاقتصاد مرات عدة من أجل حل الأزمة بشكل كامل لكنها لم تتجاوب.

كلام عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه تطابق ما جاء على لسان رئيس الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني رياض الصيرفي الذي أكد لـ«الوطن» حصول تأخير متعمد بإدخال الصادرات السورية عبر معبر جابر، مطالباً الحكومة السورية بضرورة حل الأزمة الحاصلة بأسرع وقت ممكن وتسهيل إجراءات إدخال الشاحنات والبرادات السورية، لافتاً إلى أن التفتيش التدقيق العشوائي من قبل الجانب الأردني للبضائع السورية يسبب تضرر البضائع السورية وانخفاض جودتها.

ولفت إلى أن الشاحنات السورية التي تنتظر عند معبر جابر تصل في بعض الأحيان لحدود ٧٠٠ سيارة، موضحاً بأنه من المفترض أن تصل الشاحنة السورية إلى السعودية خلال مدة ٦ أيام لكن نتيجة التأخير قد تصل المدة الزمنية لحدود ٢٢ يوماً.

وحول إجراءات وزارة الاقتصاد لحل أزمة التأخير حاولت «الوطن» التواصل مع مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات تائر فياض لكنه على ما يبدو لا يرغب بالرد على الاتصالات المتكررة.

من جهة أخرى وحول أجور الشحن البحري بين رئيس الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني أن ارتفاع أسعار الشحن خلال أزمة البحر الأحمر نهاية العام الماضي بنسبة وصلت في بعض الأحيان لأكثر من ٣٠٠ بالمئة ومن ثم عادت للانخفاض حالياً وإن كان بنسبة بسيطة.

ولفت إلى أنه كانت هناك مساع لتخفيض تكاليف النقل البحري وإن كانت لم تنجح بعد لكن تم النجاح باختصار الزمن وتقليل مدة وصول البضائع المشحونة من الصين إلى سورية وذلك بعد أن اعتمدت شركات الشحن على نقل البضائع القادمة إلى سورية عن طريق موانئ لا تقع على البحر الأحمر وأبرزها مرفأ جبل علي في دبي كخيار أنسب أسهم بتقليل مدة وصول البضائع السورية، مبيناً أن المدة الزمنية لوصول البضائع إلى سورية كانت غير معروفة في ذروة أزمة البحر الأحمر حيث تجاوزت في بعض الأحيان ٣ أشهر، أما اليوم بعد اللجوء لشحن البضائع إلى مرفأ جبل علي ومن ثم إلى سورية فانخفضت المدة الزمنية لوصول البضائع إلى شهرين.

ارتفاع سعر البندورة «يقلق» مصنعي الكونسروة

هناء غانم

ناقش الاجتماع الذي عقد في غرفة صناعة دمشق وريفها مع صناعيي الكونسروة ومنتجي رب البندورة العديد من القضايا التي تتعلق بضرورة تأمين مدخلات الإنتاج بشكل عام والصناعة الغذائية بشكل خاص.

ودار النقاش حول واقع صناعة رب البندورة في ظل ارتفاع سعر البندورة الطازجة في السوق المحلي من ناحية ومدى توفرها بالجودة المطلوبة وإمكانية تأمينها من الأراضي الزراعية من ناحية ثانية، حيث تمت الإشارة إلى كيفية تغير نوع وجودة البندورة حسب عمليات الري والموسم المطري وعوامل أخرى يحتاجها الفلاح للحفاظ على المواصفة التي تهم الصناعي كمادة أولية قادرة على رفع جودة رب البندورة، كما طرح الصناعيون مخاوفهم في ظل ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بانخفاض الإنتاج الزراعي من محصول البندورة وغيرها.

رئيس الغرفة غزوان المصري أكد في تصريح لـ«الوطن» أن الغرفة تعتبر المحرك الرئيس والريادي في تحسين الصناعة الوطنية وتطويرها ورفع مستوى أدائها سعياً إلى الوصول للاقتصاد الصناعي، من خلال بلورة وجهة نظر أعضائها الصناعيين في العديد من القضايا حيث تتعاون الغرفة مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، مؤكداً أن الغرفة مع أي قرار يتخذ من قبل الحكومة بهدف استمرار الإنتاج الصناعي وحماية الفلاح في الوقت نفسه لأنهما عاملان متكاملان لتوفير المنتج المصنّع والفاكهة الطازجة للمواطن وأي مشكلة قد تصيب الصناعي أو الفلاح ستؤدي إلى خلل في الأسواق وفي الإنتاج بالوقت ذاته.

وطمأن المصري الصناعيين بأن الموسم القادم من محصول البندورة هو موسم وفير ومبشر وهذه المعلومات نتيجة التواصل الدائم مع غرف الزراعة السورية التي تعمل بشكل مباشر مع الفلاح في سبيل حل مشكلاته وتذليل العقبات.

ومن الجدير ذكره أن شركات الكونسروة ناقشت أيضاً مع لجنة المُضافات الغذائية موضوع المواد الحافظة الداخلة في صناعة دبس البندورة مع اقتراح إلغاء العبوات البلاستيكية حيث طالب الصناعيون بعقد اجتماع مع هيئة المواصفات والمقاييس السورية لعرض ملاحظات ومقترحاتهم حول ذلك والمبنية على دراسة علمية مفصلة مؤكدين حرصهم وتقديهم باتباع الشروط الصحية في صناعاتهم والتزامهم بتطبيق المواصفات والمعايير القياسية العربية السورية المعتمدة الخاصة بهذين المنتجين قبل طرحهما بالأسواق. والتزامها بالشروط الواردة في قرار الترخيص الصناعي.

بعض التطبيقات البنكية لا يعمل!

أكاديمي لـ«الوطن»: ٢٠ بالمئة من السوريين فقط لديهم حسابات فعالة وهم تجار وأصحاب مهن

راما العلاف

اعتبر الأستاذ في المعهد العالي للتنمية الإدارية بجامعة دمشق الدكتور محمد عبد الله حديفه لـ«الوطن» أن طلب الحكومة من المواطنين بفتح حسابات مصرفية كخطوة نحو توزيع الدعم بشكل نقدي يعد قناة رئيسية لتحقيق الشمول المالي بمفهومه العصري، وهو خطوة نحو عدالة توزيع الدعم لمجموعة من السلع وضمان وصول كل شخص إلى مستحقاته وتحقيق وفر على مستوى جزئي اقتصادي في بعض القطاعات مثل التموين والنفط، وبما يحد من الهدر والفساد.

وأشار إلى عدم وجود بيانات سليمة يمكن الاستناد عليها في إصدار بطاقات ذكية خالية من أي تعقيدات أو مشاكل، وأمام هذا الواقع يمكن طرح عدة إشارات استفهام أولها ما الجهة الإحصائية الرسمية التي تستطيع أن تزود بقاعدة بيانات سليمة تتضمن عدد المواطنين الداخلين ضمن شريحة الدعم من المكتب المركزي للإحصاء أو وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؟ وهل تم الاستعانة بمعهد الدراسات السكانية لتحديد الشرائح المستفيدة والمستبعدة من الدعم؟

ورأى عبد الله أن القطاع المصرفي في سورية بمكوناته الحكومي والخاص والإسلامي أغلبه يحتاج إلى تطوير وتحديث النظم المصرفية إذ إن بعضها مر عليها عقود من الزمن من دون تحديث أو تطوير، متسائلاً عن السبب بعدم اعتماد قاعدة بيانات البطاقات الذكية التي صدرت عام ٢٠١٨ وتصديرها إلى حسابات مصرفية لتخفيف العبء والازدحام عن المواطنين؟

واعتبر عبدالله أن ثقافة التعامل المصرفي في ظل الشمول المالي التقليدي الذي يعرف «بعدد الحسابات المصرفية الفعالة مقارنة بعد السكان البالغين» تعد ثقافة محدودة أو تكاد معدومة في سورية حيث إن أصحاب هذه الحسابات هم التجار وأصحاب المهن فقط وهي فئة قليلة من المجتمع، مقدراً نسبة الشمول المالي في سورية (قدرة الأفراد على الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم) حالياً لا تتجاوز ٣٠ بالمئة في ظل غياب الإحصائيات الرسمية.

وشدد عبدالله على ضرورة تطوير البنية التحتية التقنية للمصارف وزيادة المنافذ الإلكترونية لتقديم التسهيلات والإجراءات للانتقال من الشمول المالي التقليدي إلى الشمول المالي الحديث أو العصري وتعزيز ثقافة التعامل الإلكتروني، وبما يضمن التعامل النقدي غير المباشر لكتلة الدعم الموزعة وتخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة في ظل معدلات التضخم المرتفعة، بما يؤثر سلباً على حالة التضخم الاقتصادي.

ورأى عبدالله أن ضمان استفادة المواطن من الدعم يتطلب تعاون عدة جهات أهمها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من جهة ضبط المستوى العام للأسعار إذ عند ارتفاع الأسعار تنخفض القوة الشرائية للعملة الوطنية مما يتطلب تحويل كتلة نقدية أعلى توازي معدل الارتفاع في الأسعار لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن، مع ضرورة زيادة مستوى الرواتب والأجور إذ أن الكثير من المواطنين يعزفون عن فتح حسابات مصرفية لعدم الحاجة إليها نتيجة عدم توفر الفائض النقدي مما أثر بشكل سلبي في الثقافة المصرفية عموماً والشمول المالي في سورية.

وأكد أهمية تمكين وتعزيز البيئة المصرفية الكترونياً في سورية لاستقبال الحسابات المصرفية وزيادة عدد التطبيقات البنكية مما يخفف عبء مراجعة المصارف عن المواطنين لفتح حسابات أو للاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية مع ضرورة التوجه نحو التطبيقات البنكية أكثر من الحسابات المصرفية التقليدية، لافتاً إلى أن بعض التطبيقات البنكية لبعض المصارف لا تعمل بشكل جيد مما يشير إلى ضرورة تطوير التطبيقات وتعزيز التعامل المصرفي الإلكتروني.

مكيفات وبالة ودخان

اشتباكات بين مهربين ومفارز جمركية بريف دمشق ومصادرة بضائع مهربة

عبدالهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك عن اشتباكات دارت بين بعض المفارز ومهربين في ريف دمشق، حيث جرت اشتباكات مع أشخاص يستقلون مركبة من نوع (فان) قادمين من جرود القلمون باتجاه دمشق وتم إيقافهم في منطقة الحفير وضبط مهربات معظمها مكيفات وألبسة (بالة) بعد تبادل لإطلاق النار وتمكن عناصر المفرزة إجبار الفان على التوقف بعد إطلاق النار على العجلات، حيث تم إيقاف المهربين الذين كانوا يستخدمونه ومصادرة المهربات وإحالة الموضوع للإدارة للمعالجة واستكمال الإجراءات القانونية بحق المهربين بعد أن بادروا لإطلاق النار على عناصر الجمارك الذين يقومون بمهمتهم.

بينما حدث اشتباك آخر في ريف دمشق عند جسر ضاحية الأسد على خلفية مطاردة سيارة من نوع (مرسيدس) اتضح بعد إيقافها وتوقيف الأشخاص (المهربين داخلها) أنها محملة بكراتين دخان مهرب وتم مصادرة المهربات وتنظيم قضية في المخالفة.

وعلى التوازي للاشتباكات في ريف دمشق أوضح أحد العاملين في منفذ نصيب الحدودي أن كميات كبيرة من المواد الزراعية (البذور والأدوية) تدخل بطرق غير قانونية وهو ما ينجبها الرقابة والخضوع للاختبارات والتأكد من سلامتها حيث أكد العامل أن معظم هذه المواد الزراعية تالفة ومغشوشة وغير سليمة وتسهم في تلف التربة وإنتاج سلالات ومنتجات زراعية غير سليمة وهذا على التوازي لدخول مئات الألواح (الطاقة الشمسية) والبطاريات تهريباً وإيصالها إلى السوق المحلية في المنطقة الجنوبية وبعضها يصل لأسواق دمشق وريفها.

ورغم حالات الضبط للمهربات التي تعمل عليها الجمارك للمهربات لكن العديد من المتابعين يرون أن مكافحة التهريب تكمن في العديد من الإجراءات الموازية لعمل الجمارك وأهمها حالة التوازن في السماح في توريد احتياجات السوق المحلية التي تم توقيف دخولها وفق برنامج ترشيد المستوردات الذي يتم العمل به منذ سنوات وتسجل عبره الحكومة تخفيضاً في فاتورة المستوردات لكن ذلك لا يقنع بعض المهتمين في العمل التجاري والاقتصادي حيث يرون أن العديد من السلع والبضائع التي منع استيرادها يتم إدخالها عبر التهريب وهو ما يفقد برنامج ترشيد المستوردات الجدوى وخاصة لجهة الحفاظ على القطع الأجنبي حيث يتم من خلال التهريب استنزاف القطع الأجنبي من السوق المحلية وإدخال بضائع مجهولة المنشأ والمصدر ولا تخضع لاختبارات المطلوبة والتأكد من سلامتها وخاصة المواد الغذائية والطبية التي تؤثر مباشرة في سلامة المستهلكين.

وكان عضو في غرفة تجارة دمشق أكد في حديث له لـ«الوطن» أن السبب الأساس وراء اللجوء للتهريب وخاصة للمواد المسموح استيرادها هو الهروب من مسألة التمويل عبر المنصة حيث تحتاج عملية التمويل عبر المنصة لأكثر من ٦ أشهر وعادة ما يرفع التمويل عبر المنصة تكاليف الاستيراد لأكثر من ٣٠ بالمئة وتصل في بعض الحالات لحدود ٥٠ بالمئة وخاصة في الحالات التي يلجأ فيها المستورد لطلب التمويل من شخص آخر مقابل عمولة يتفق عليها حيث يذهب العديد من الصناعيين والتجار لمثل هذه الخيار إما لعدم توافر التمويل الكافي أو لعدم تعطل رأسمال لفترة طويلة وبالتالي خسارة دوران رأس المال بسبب تأخر التمويل من خلال المنصة لأشهر وخسارة جزء من القيمة الفعلية لرأس المال بفعل حالات التضخم التي تحدث على الأسعار.